

النظام المحاسبي المالي في الجزائر ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية

بلقاضي بلقاسم*

Résumé :

Depuis des années l'Algérie s'est engagée dans des réformes économiques profondes. L'adoption du système comptable et financier, entré en vigueur le 1^{er} janvier 2010, ce nouveau système vient remplacer le plan comptable national (PCN), qui était appliqué aux entreprises économiques de 1975 à 2009. l'ancien plan comptable ne répond plus aux besoins de l'économie ouverte sur le monde extérieur.

Pour s'inscrire dans le contexte de la mondialisation et le développement des technologies, l'Algérie a promulgué des textes concernant l'application du système comptable financier inspiré des normes comptables internationales (IAS/IFRS), qui définit les méthodes d'évaluation des opérations, événements et situations et leurs impacts sur les états financiers.

* أستاذ مساعد صنف أ، ، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

ملخص:

الشديد في مجال الأعمال والتكنولوجيا. ولمواكبة هذا التطور كان على الجزائر سن قوانين تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، والذي يحدد على ضوءها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات ونتائجها إلى كافة المستفيدين.

من بين الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة هو تبنيها النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التطبيق بداية سنة 2010. إذ أصبح المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي عملت به المؤسسات الاقتصادية منذ 1975 إلى غاية 2009 لا يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني الذي انفتح على العالم الخارجي المتمسك بالتطور

مقدمة:

من بين الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر تبنيها النظام المحاسبي المالي، وهذا في ظل انفتاح السوق والتطور في مجال الأعمال والتكنولوجيا الهادفة للربح.

ولمواكبة هذا التطور في مجال العولمة الاقتصادية كان من الضروري إصدار معايير محاسبية مالية، تحدد على ضوءها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات ونتائجها إلى كافة المستفيدين.

أسباب تبني النظام المحاسبي المالي:

يؤثر غياب معايير المحاسبة المالية وغياب إطار ينظم عمليات التوحيد استنادا لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة، ولمعلومات معبر عنها من أطراف مختلفة وغير متجانسة بشكل سلبي مباشر على الاقتصاد الوطني¹، لذلك لجأت الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي قصد :

أ- تسهيل عملية اتخاذ القرارات: يؤدي غياب معايير المحاسبة المالية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها؛ ومن ثم صعوبة المقارنة عند اتخاذ القرارات، وهذا مما يفترض على المؤسسات بتقديم القوائم المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم وأن تكون مكتملة بمعلومات مفصلة لضمان الصحة في المقارنة سواء عبر الزمن أو حسب أنواع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع.

ب- إجتناّب الخطأ في عملية اتخاذ القرارات: يؤدي غياب معايير المحاسبة أحيانا إلى استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس أحداث العمليات والظروف التي تؤثر على المؤسسة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، وينجر عن ذلك أن القوائم المالية للمؤسسة، لا تظهر حقيقة مركزها المالي ونتائج أعمالها.

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، 2004، ص 157.

ج- إجتناّب التعقيد: قد يؤدي غياب معايير المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية للمؤسسة بطريقة معقدة مما يترتب عليها صعوبة استفادة مستخدميها منها، إذ يتطلب فهمها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية مميزة. وهذا في بعض الأحيان مستحيل، سواء لعدم إمكانية الرجوع إلى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب والحجم والمكان أو الخبرة والمعرفة.² ومن هنا برزت أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية آخذة في الحسبان اتجاه إصلاح الاقتصاد الوطني قصد تشجيع تأسيس شركات مساهمة ذات رؤوس أموال ضخمة وتحفيز المواطنين على الاستثمار فيها. من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن المحاسبة الدولية، على الخصوص، تخضع للعديد من العوامل الثقافية والبيئية، إلى النظم السياسية والاقتصادية. وبالتالي يمكن أن يؤدي هذا إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والتعرض للمخاطر الاقتصادية، لأن الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى التسهيل والتطوير المستمر للنظام المحاسبي. ويؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى تغيير الخطط والبرامج بشكل مستمر ومتكرر.³

الإطار الفكري للمحاسبة المالية:

تهتم معايير المحاسبة بشكل عام بوضع أساسيات الطرق السليمة لتحديد وقياس وعرض عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف

² الأوراق الزرقاء الدولية، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، دار الطباعة متيجة الجزائر سبتمبر 2008، ص 9.

³ شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه، 2006-2007، جامعة الجزائر، ص 27.

على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، حيث يتعلق المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها. بينما تقوم أهداف المحاسبة المالية كأحد أجزاء الإطار الفكري بتحديد طبيعة المعلومات الواجب على المحاسبة المالية إنتاجها لتلبية حاجيات المستفيدين. إذ تهتم مفاهيم المحاسبة المالية بتعريف طبيعة ونوعية المعلومات المنتجة بواسطة المحاسبة المالية لتلبية احتياجات المستفيدين. يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، عكس المخطط الوطني للمحاسبة والذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية ذات صلة بالإقتصاد المخطط سابقا.

بصدور القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25/11/2007 ، تبنت الجزائر نظاماً المحاسبياً الماليّاً الجديداً واستبدلته بنظام عمره 34 سنة متغلغل في الاقتصاد الوطني سواء في المؤسسات الاقتصادية أو التربوية (البيداغوجية) كالمعاهد والجامعات، وأعقب ذلك صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-156 والمتضمن كفايات تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 26/05/2008 ، وفي 25/03/2009 صدر قرار وزير المالية المؤرخ في 26/07/2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وأصبح ساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2010.

يقدم النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً يبين مختلف المفاهيم الضمنية لتحضير وتقديم القوائم المالية، آخذاً بعين الاعتبار مبدأ محاسبة التعهد، حيث يقسم الإطار التصوري إلى:

- التعاريف ومجال التطبيق؛
- المبادئ والمعايير المحاسبية؛
- تنظيم المحاسبة.

القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضاً هيكلياً لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات. وتهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيراً مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة، كما تساعد في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها⁴. وتعطي القوائم المالية بيانات عن الآتي⁵:

الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقّيت واحتمالية توليد هذه

⁴ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير /جامعة الجزائر، 2007-2008 ص185.

⁵ احمد فؤاد عبد الخلق، نظم المعلومات المحاسبية بدار الثقافة العربية القاهرة 1988 ص79.

التدفقات النقدية كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (عرض البيانات المالية (Présentation des états financiers)، الذي يتعلق بعرض القوائم المالية، إذ يهتم هذا المعيار ببيان أساس عرض البيانات المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في فترات أخرى أو مع مؤسسات أخرى. ويحدد هذا المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم المالية وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية⁶، والمعيار رقم 7 (قائمة التدفقات النقدية Tableaux des flux de trésorerie) الذي يحدد قائمة التدفقات النقدية كما يعرض شكلاً لقائمة التدفقات النقدية موزعة على الأنشطة الثلاثة، تشغيلية، استثمارية وتمويلية. ويعرض أمثلة على كل نوع من هذه الأنشطة، كما يلزم المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة للتدفقات النقدية وعرضها كجزء متمم لبياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات لإعداد البيانات المالية⁷.

الاستثمارات:

الاستثمار العيني هو أصل مادي تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار وللإستعمال في أغراض إدارية، والذي يفترض أن تكون مدة إستعماله أكثر من سنة مالية. أما الاستثمار المعنوي فهو أصل قابل للتحديد وهو غير نقدي وغير مادي، تراقبه وتستعمله المؤسسة في إطار

⁶ د.حسين القاضي، د.مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، 2006-2007، ص 146، 147، 149.

⁷ دار الطباعة الأوراق الزرقاء الدولية، سبتمبر 2008، الجزائر، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ص 22.

أنشطتها العادية، على سبيل المثال: شهرة المحل المكتسبة، العلامات التجارية، البرمجيات المعلوماتية، رخص الاستغلال الأخرى... إلخ. وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول يتم تسجيل الاستثمارات العينية والمعنوية في الأصول:

- إذا كان من المحتمل أن تعود على الوحدة بمنافع اقتصادية مستقبلية؛
- إذا كانت تكلفة هذا الأصل يمكن تقييمها بصورة صادقة.

تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي 16 (الممتلكات والمنشآت والمعدات *Immobilisations corporelles*) الذي يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والإعتراف بها، حيث يعرف هذه الأصول واستهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة، كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده. ويعرض المعيار المحاسبي الدولي 38 (الموجودات غير الملموسة *Immobilisations incorporelles*) المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. وينص المعيار 38 على وجوب الإعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه وينص أيضاً على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.

ويعرض المعيار المحاسبي الدولي 36 (إنخفاض قيمة الموجودات *Dépréciation d'actifs*) المعالجة المحاسبية للإنخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها. حيث يطالب بالإعتراف بالخسارة الناجمة عن الإنخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبلغ القابل للإسترداد، ويعرف المعيار المبلغ القابل للإسترداد بأنه صافي سعر

البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل) أيهما أعلى، كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض⁸.

ويتناول المعيار المحاسبي الدولي 41 (الزراعة Agriculture) متطلبات الإفصاح عن الأصل البيولوجي المتمثل في الحيوانات والنباتات الحية موضحة المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به. ويتم تقييم الأصل البيولوجي بكلفته منقوص منها الاهتلاكات وخسائر القمة.

أدرج النظام المالي المحاسبي السندات باختلاف أنواعها: سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، السندات المثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة الأخرى، القروض والحسابات الدائنة مع كيفية معالجتها وهذا تماثيا مع المعيارين: 32 (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض Instruments financiers : présentation) و 39 (الأدوات المالية: التسجيل والقياس Instruments financiers : comptabilisation et évaluation).

المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ:

طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، تقيم المخزونات بأقل تكلفتها وقيمة انجازها الصافية. وقيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتها الإتمام والتسويق.

تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبء في حساب النتائج عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وعند خروجها من

⁸ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ذكر، ص 161.

المخزن أو عند الجرد تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولاً يخرج أولاً (PEPS OU FIFO) وإما التكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 2 (المخزون Stocks) حيث يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية إذ يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي تظهرها الميزانية العمومية، ويعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، معدلات التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون³.

الإعانات:

تسجل الإعانات المالية في باب الإيرادات في حساب النتائج التي هي مخصصة لتغطية تكاليف السنة أو عدة سنوات مثلما هي بالنسبة للتكاليف المتعلقة بها، وتسجل الإعانات المالية المتعلقة بالتبittات القابلة للإهلاك في الإيرادات حسب أقساط الإهلاك المحسوب.

بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي 20 (محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية) إذ يعرف المعيار المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف والإفصاح.

مؤونات المخاطر و الأعباء:

مؤونة الأعباء هي خصم مالي يكون استحقاقه أو مبلغه غير مؤكد، وتسجل المؤونات محاسبياً عندما:

- يكون للوحدة التزام رهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث مضى؛
- يكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الالتزام؛

- يمكن تقدير هذا الالتزام بصفة موثوق فيها.

كما تضمن المعيار المحاسبي الدولي 37 (المخصصات, المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة Provisions, passifs éventuels et actifs éventuels)، بحيث يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقاييس الإعراف وأسس الإعراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. ويعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين. والمطلوب المحتمل هو إلتزام ممكن أن ينجم من أحداث سابقة ويتم تأكيده بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد.

القروض والخصوم المالية الأخرى:

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها. حيث يعرض المعيار المحاسبي الدولي 23 (تكاليف الاقتراض Coûts d'emprunt) المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض إذ يعترف بها على أنها مصروف ولكن يسمح المعيار بمعالجة بديلة مسموح بها وهي رسملة تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط عرضها المعيار⁹.

العقود طويلة الأجل:

يتضمن عقد من العقود طويلة الأجل انجاز، سلعة، خدمة، مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاؤها منها في سنوات مالية مختلفة. ويمكن أن يتعلق الأمر بمايلي:

⁹ SCF, Berti éditions, Alger, 2009, p 33.

- عقود بناء،
- عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة،
- عقود تقديم خدمات.

وتطرق المعيار المحاسبي الدولي 11 (عقود الإنشاء Contrats de construction) إلى المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء حيث يعرف المعيار عقد الإنشاء؛ ويفرق بين العقد ذي السعر المحدد وعقد التكلفة زائد نسبة¹⁰. ويحدد المعيار شروط قياس الإيرادات والاعتراف به وقياس تكاليف العقد، والإعتراف بالخسائر المتوقعة والتغيرات في التقديرات.

الضرائب المؤجلة:

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج. كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي 12 (ضرائب الدخل Impôts sur le résultat). يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، ويحدد المعيار تعريفات الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية¹¹.

¹⁰ C. Mailliet-Baudrier et A. Le Manh, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Edition Foucher, Paris 2007, P 116.

¹¹ حسين القاضي، د. مأمون حمدان، مرجع سابق ذكر، ص 150.

عقود الإيجار - التمويل:

عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة. وهذا وفق ما تناوله المعيار المحاسبي الدولي 17 (عقود الإيجار Contrats de location). قدم هذا المعيار تعريفاً واضحاً لعقد الإيجار وأنواعه، الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين¹².

الامتيازات الممنوحة للمستخدمين:

تدرج المنافع التي يمنحها الكيان للمستخدمين لديه سواء كانوا في وضعية نشاط أو غير نشاط، في الحسابات كأعباء. عندما يؤدي المستخدمون العمل المقرر مقابل تلك المنافع، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للكيان إزاء المستخدمين لديه متوفرة. يتم في كل عملية إقفال حسابات السنة المالية إثبات، في شكل أرصدة، مبلغ التزامات الكيان في مجال المعاش، وتكميلات التقاعد، وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد، أو منافع مماثلة ممنوحة للأفراد المستخدمين لديه ولشركائه ووكلائه في شكل أرصدة، كما عالجه المعيار المحاسبي الدولي 19 (منافع الموظفين Avantages du personnel) والمعيار

¹² طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2008، ص 297.

المحاسبي الدولي 26 (المحاسبة والتقارير المالية عن برامج منافع التقاعد
(Comptabilité et rapports financiers des régimes de retraite)¹³.

العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية:

تحول الأصول المكتسبة بالعمل الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل
تكلفتها إلى العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام
المعاملة، ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية.
وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 21 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات
(Effets des variations des cours des monnaies étrangères): يطبق هذا
المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات
الأجنبية؛ حيث ينص على شروط الإعتراف الأولي وبفروقات الصرف
وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها¹⁴.

تغيير التقديرات، أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان:
تخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ والأسس، والاتفاقيات
والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقديم
كشوفها المالية¹⁵. كما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي 8
(الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء Méthodes
comptables, changements d'estimations comptables et erreurs). يهتم
هذا المعيار بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية

¹³ دار الطباعة الأوراق الزرقاء الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

¹⁴ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ذكر، ص 154.

¹⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 2009/03/25.

والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية المبينة على معلومات جديدة، وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة، كما يهدف إلى تعزيز مدى ملاءمة ومصداقية البيانات المالية للمؤسسة ومدى قابليتها للمقارنة.

الخلاصة:

لقد عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية من بينها في الآونة الأخيرة تبنيها النظام المحاسبي المالي المنبثق من المعايير المحاسبية الدولية، وهذا بعدما شهد المخطط المحاسبي الوطني عدة نقائص، إذ أصبح عاجزاً عن تلبية حاجيات الإقتصاد الوطني، بسبب إنفتاح هذا الأخير على الإقتصاد العالمي، والتغيرات الحاصلة في جميع الميادين؛ ولهذا جاء النظام المحاسبي المالي ليسد النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني، قصد مواكبة ومسايرة الإقتصاد العالمي.

المراجع :

1. معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دار الطباعة الأوراق الزرقاء الدولية، سبتمبر 2008، الجزائر.
2. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، جامعة دمشق، 2006-2007.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 2009/03/25.
4. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008.
5. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، 2004.
6. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، 2007-2008.
7. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه، 2006-2007.
8. Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, DUNOD, France, 2004.
9. C. Maillet-Baudrier et A. Le Manh, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Edition Foucher, Paris 2007.
10. SCF, Berti éditions, Alger, 2009.